

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

جامعة 08 ماي 1945 قالمة

قسم العلوم الاجتماعية

الموضوع: الملتقى الدولي حول المدينة و التحديات الديمغرافية

<u>المشارك 1</u>	<u>المشارك 2</u>
الاسم واللقب : عبد الحق غربي	الاسم واللقب: رياض تومي
الرتبة العلمية: طالب دكتوراه	الرتبة العلمية: استاذ محاضر أ
المؤسسة الجامعية: جامعة سكيكدة 20 أوت 1955	المؤسسة الجامعية: جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
البريد الالكتروني: ab.gherbi@univ-skikda.dz	البريد الالكتروني: ri.toumi@univ-skikda.dz
الهاتف: 0698370024	الهاتف: 06 72 32 29 72

المحور الخامس: دراسات و تجارب عملية

عنوان المداخلة : رهانات النمو الحضري في مدن الهضاب العليا الجزائرية -حالة مدينة

خنشلة-

الملخص:

تهدف الدراسة إلى معالجة إشكالية النمو الحضري في علاقته بالمسألة الحضرية في مدينة خنشلة كمدينة من مدن الهضاب العليا في الجزائر والتي أفرزت ظواهر و مخرجات متفاوتة، ومن أجل مقارنة ممكنة للظاهرة فإننا اعتمدنا على منهجية استقرائية استنتاجية من خلال المنهج الوصفي و بالضبط أسلوب دراسة حالة معتمدين في ذلك على البحث المتعدد الاختصاصات على اعتبار أن الظاهرة المدروسة تقتضي تدخل عدة تخصصات على غرار ميدان الجغرافيا والتعمير وهو ما أردنا تقديمه في النهاية كقيمة مضافة لدراسة الظاهرة الحضرية، اعتمدت الدراسة على عينة قصدية تمثلت في 03 ثلاثة أفراد و أدوات بحث تلخصت في الملاحظة، المقابلة، السجلات والوثائق في دراسة واقع المدينة فكان سؤالنا المركزي ما هي رهانات النمو الحضري و علاقتها بالمسألة الحضرية في مدينة خنشلة؟

و توصلت الدراسة بفضل هذه المقاربة إلى مجموعة من النتائج أبرزها

- ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية ومعدلات الهجرة الداخلية في الفترة 1966-2008 أدى إلى ارتفاع معدلات شغل السكن إلى قيم تتجاوز القيم العادية لشغل السكن و كذلك ارتفاع معدلات استهلاك العقار الحضري وبروز أزمة العقار في المدينة مما عجل باتخاذ شكل التوسع الخارجي للنمو الحضري في مدينة خنشلة منذ سنة 2008 و تحددت اتجاهاته نحو مدينة انسيغة جنوبا ومدينة الحامة في الشمال الشرقي.

الكلمات المفتاحية: النمو الحضري- الهضاب العليا- مدينة خنشلة_الهجرة الداخلية_العقار الحضري- معدل شغل السكن

SUMMARY : The study aims to address the problem of urban growth in relation to the urban issue in the city of Khenchela, which has produced different phenomena and outcomes for a possible approach to the phenomenon, we relied on an extrapolative methodology through the descriptive curriculum and exactly a case study based on multidisciplinary research, considering that the phenomenon studied requires the intervention of several disciplines such as geography and reconstruction, which we ultimately wanted to offer as an added value to the study of an urban phenomenon, The study relied on an intentional sample of 03 individuals and research tools summarized in the observation The central question was what are the bets of urban growth and its relationship to the urban issue in the city of Khenchela?

Thanks to this approach, the study found a series of results, most notably

- Higher rates of natural growth and internal migration in 1966-2008 led to higher rates of housing occupancy exceeding normal values of housing occupancy, higher rates of urban property consumption and the emergence of the property crisis in the city, which

precipitated the form of external expansion of urban growth in the city of Khenchela since 2008 and its trends towards the city of Ansiga south and the city of Hama in the north-east.

Keywords: Urban Growth - highlands - Khenchela City _ Internal Migration _ Urban Property

المقدمة:

ازداد الاهتمام بالظاهرة الحضرية منذ فترات زمنية ليست بالبعيدة كانت نتاج ظروف اجتماعية واقتصادية وسياسية وحتى الثقافية،و التي جاءت نتيجة الاهتمام الواسع للإنسان بظاهرة التحضر الذي كانت بداياته منذ الثورة الصناعية في أوروبا والحرب العالمية الثانية التي شهدها العالم وما أنتجت من حركية في التصنيع والاستقرار السياسي لعدد دول العالم خصوصا ما يعرف بدول العالم الأول،فتشير الأرقام إلى أن ظاهرة التحضر في العالم عرفت تطورا ملحوظا فقد ارتفع عدد سكان الحضر إلى 47 % من سكان العالم سنة 1950 بعدما كانت لا تتجاوز 3 % سنة 1800 كما تطور عدد المدن إلى أكثر من 460 مدينة سنة 2010 بعدما كانت لا تتجاوز 83 مدينة سنة 1950 (Dagmar, Burak, Bharat, Xuemei, & Thomas, 2018, pp. 19-20)

والجزائر كدولة من دول العالم شهدت نموا حضريا متسارعا بعد الاستقلال والذي كان نتاج تطور المؤشرات كالنمو الديمغرافي المتسارع فيشير تعداد السكان 1966 بلوغ الجزائر 12.09 مليون نسمة و 16.06 مليون نسمة سنة 1977 و 22.71 مليون نسمة في 1987 ليبلغ في سنة 1998 ما يساوي 29.7 مليون نسمة و 33.2 مليون نسمة في التعداد الخامس للسكان والسكن سنة 2008 و 42.2 مليون نسمة سنة 2018 (Office National Des Statistique, 2016, p. 01) وربما هذا كان له تداعيات سوسيو حضرية عديدة كظهور مراكز حضرية جديدة وظهور عديد التوسعات العمرانية المخططة وغير المخططة أحيانا أخرى حيث تشير المعطيات أنه في عام 2008 تجاوز عدد سكان الحضر 70 % من مجموع السكان في الجزائر وأن 91 % من السكان يعيشون في المنطقة الساحلية ومنطقة الهضاب العليا في مساحة لا تتعدى 13 % من المساحة الإجمالية للبلاد بينما يعيش حوالي 9 % من السكان في مساحة تقدر ب 87 % من مساحة الجزائر (Agence Nationale à L'aménagement et à L'attractivité des territoires, 2022, p. 126) وربما هذا ما ساهم في تحولات كبرى على واقع النمو الحضري الذي من المحتمل خضع لمجموعة عوامل طبيعية واقتصادية واجتماعية كمعدل الولادات ومعدل الهجرة نحو المدينة الذي شهد ارتفاعا ملحوظا حيث تشير

الإحصائيات أن الفترة 1948-1954 سجلت 37,3 % في معدل صافي الهجرة و 41,1 % في الفترة 1954-1966 في حين سجل كلا من 40,5 % و 43,7 % و 40,7 % و 44,3 % من الفترة 1966-1977 إلى الفترة 1998-2008 (Collections Statistiques ONS, 2008) وهذا ما خلق رهانات على مختلف المستويات فتشير الأرقام إلى أن 20 % من سكان الجزائر كانوا يقطنون في المناطق الحضرية عام 1950 لتشهد بعد ذلك تطورا بلغ 74 % من السكان يعيشون في مناطق حضرية مطلع سنة 2018 (United Nations, 2018) و هذا ما له دلالات سوسيو ايكولوجية على المجال الحضري الجزائري .

و لعل مفهوم المسألة الحضرية في القرن 21 ليس هو نفسه في فترات زمنية سابقة و هذا راجع لعملية التطور و التحول الذي مس المجتمعات في مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية والايكولوجية... إلخ، فيشير مفهوم المسألة الحضرية إلى مجموعة من المشاكل كعشوائية النمو الحضري و نمو المدن بطريقة غير مخططة في مختلف الاتجاهات، كذلك يشير إلى اللاعدل في توزيع الخدمات الحضرية بسبب الحراك و التوزيع المجالي اللامتوازن للأفراد عبر مختلف الأقاليم، أيضا فالمفهوم يمثل استهلاك احتياطات الأوعية العقارية بطريقة غير عقلانية و ارتفاع معدلات الأزمة السكنية و عديد المسائل الحضرية الأخرى التي تواجهها المدن عامة و المدن الجزائرية خاصة

و أمام هذه الرهانات تشير الأرقام إلى ارتفاع مختلف المعدلات كمعدل شغل السكن على سبيل المثال حيث سجل 5,6 سنة 1962 و 6,1 سنة 1966 و 7,7 و 7,94 في كل من سنة 1977 و 1987 ليرتفع بعد ذلك إلى 7,96 سنوات 1993 (toumi, 2016, p. 426) ، كما تشير إحصائيات 2008 أن الحظيرة الوطنية للسكن بلغت 9 600 969 مليون وحدة سكنية عبر التراب الوطني (وكالة الأنباء الجزائرية، 2019) فيما أنجزت الجزائر في الفترة الممتدة ما بين 2010-2020 ما يعادل 2 956 952 وحدة سكنية على المستوى الوطني (Ministère de l'habitat de l'urbanism et de la ville, 2021) و بهذا افرزت الجزائر توسعات حضرية جديدة و بلغ النمو الحضري مستويات متقدمة، و هذا ما يفسر حالة التآكل العقاري للمدن و بروز أزمة العقار خصوصا نتيجة التعامل الاتولوجي للمجتمع مع هذه الثروة وتعدد مختلف المشاكل الحضرية الأخرى.

وربما معدلات النمو الحضري و المسألة الحضرية في الجزائر تتفاوت نسب تعقيداتهما حسب طبيعة المناطق ولعل مدينة خنشلة تمثل جزء من الإشكالية و هي التي تنتمي إلى اقليمين مختلفين الأول يتمثل في اقليم الهضاب العليا شمالا فيما يتمثل الثاني الاقليم شبه الصحراوي جنوبا كما أنها بوابة

الصحراء، حيث تعتبر من المدن التي تتجاوز 150000 نسمة و تقدر مساحتها ب 32 كم² أي بنسبة 3,95 % من مجموع مساحة الولاية والمقدرة ب 9715 كم²، و داخل هذا الإطار الجغرافي ظهرت عديد الرهانات الحضرية كالتوسع العمراني غير المخطط وعدم احترام قوانين البناء والتعمير واستهلاك الاحتياجات العقارية والأزمة السكنية وهذا ربما كان نتيجة عديد المؤشرات كارتفاع معدلات الهجرة والنمو الطبيعي ما أدى إلى تضخم معدلات شغل السكن وارتفاع معدلات الطلب على السكن في المنطقة ما صاحبه استهلاك واسع للعقار والذي كان ربما نتيجة تداخل السياسات الحضرية المتبعة.

الدراسات السابقة:

و لربما موضوع هذه الورقة البحثية والذي يتناول "النمو الحضري والمسألة الحضرية حالة مدينة خنشلة" تتزامن حدوده على عديد الأبعاد التي عالجها مختلف الدراسات السابقة مثل:

تقرير المقررة الخاصة المعنية بالسكن اللائق "رولنك راكيل" 2011 المبعوثة من طرف هيئة الأمم المتحدة إلى الجزائر، هدفت الدراسة إلى معرفة أسباب تواصل الاحتجاجات الاجتماعية المتعلقة بالسكن عند كل موعد لتسليم السكنات الاجتماعية، استخدمت الباحثة تقنية المقابلة حيث كانت مع كل من وزير الخارجية عام 2011 ووزير السكن والعمران والمدينة وممثلين عن ولاية الجزائر وهران و بومرداس ومختلف هيئات المجتمع المدني ومجموعة من المواطنين، توصلت الدراسة إلى نتائج منها افتقار السياسة السكنية في الجزائر إلى مبدأ الشفافية إضافة إلى نقص إشراك المجتمع المدني في تحديد السياسة السكنية، افتقار السياسات الحضرية الجزائرية إلى مبدأ التخطيط الحضري المتكامل (مرافق، فضاءات عمومية، النقل... إلخ) والاعتماد على بناء الوحدات السكنية فقط لتقليص العجز السكني (راكيل، 2011)،

دراسة الباحث عقون عبد الوهاب معنونة ب "النمو الديمغرافي ومشكلة الإسكان في الجزائر_سكيدة نموذجاً_2020" هدفت الدراسة إلى معرفة طبيعة العلاقة بين كل من النمو الطبيعي والهجرة الداخلية للسكان والاحتياجات السكنية استخدم الباحث المنهج الوصفي واعتمد على الاستمارة كأداة جمع المعلومات من عينة مقدرة ب 220 مفردة أيضا اعتمد على الملاحظة والسجلات والوثائق، توصلت الدراسة إلى مجموعة نتائج منها وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من معدلات النمو الطبيعي والاحتياجات السكنية وبين المستوى الاقتصادي للأسرة وقدرتها على امتلاك مسكن فيما نفتت الدراسة

وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين هجرة السكان وزيادة طلبهم على السكن (عقون، 2020، صفحة 229)

دراسة الباحثة وناسي سهام. 2009 الموسومة ب "النمو الحضري ومشكلة السكن والإسكان دراسة ميدانية بمدينة باتنة 1020 مسكنا" هدفت الدراسة إلى تحديد العلاقة بين النمو الحضري السريع وانعكاساته على تأزم مشكلات السكن والإسكان، استخدمت الباحثة المنهج الوصفي، كما اعتمدت على المقابلة كأداة بحث إضافة إلى الاستمارة وكل من الملاحظة والوثائق والسجلات، كما اعتمدت الدراسة على العينة العشوائية المنتظمة وتوصلت إلى مجموعة من النتائج وهي كالتالي: زيادة الهجرة الريفية والنمو الطبيعي المتسارع كان سبب في بروز أزمة السكن إضافة إلى عدم توافق تصاميم السكنات الحكومية مع متطلبات أفراد المجتمع وذلك راجع إلى استيراد تصاميم معينة من بيئات جغرافية مختلفة وإسقاطها على الواقع الجزائري (وناسي، عوفي، 2014، صفحة 224)

ولعل الفجوة البحثية التي يعالجها الباحثان في دراستهما الحالية هي معرفة طبيعة علاقة النمو الحضري والمسألة الحضرية في أحد تجلياتها في الأزمة السكنية ومشكلة استهلاك العقار الحضري في مدينة خنشلة والتي تهدف إلى معالجة هذه الظاهرة وأيضاً التنبؤ بمستقبل ظاهرة النمو الحضري واتجاهاته وعلاقته بالأزمة السكنية واستهلاك العقار في المجال المكاني للدراسة.

و نظرا للتقارب الاستيمولوجي بين العلوم الذي أصبح يمثل حاجة ماسة لفهم و تحليل الظواهر الانسانية و الاجتماعية جاءت دراستنا لتتقاطع مع مختلف التخصصات كعلم الاجتماع الحضري بالدرجة الأولى و علم الجغرافيا و علم تسيير التقنيات الحضرية و كذلك الهندسة المعمارية،و لهذا فالدراسة الحالية تنتهج المنهج الوصفي وبالضبط أسلوب دراسة حالة والذي يساعد على توفير معلومات مفصلة حول الدراسة والوصول إلى نتائج دقيقة،كما تعتمد الدراسة على العينات غير الاحتمالية بالضبط العينة القصدية.

طرح التساؤلات:

ووفقا لما تقدم به نطرح التساؤلات التالية:

ما هي رهانات النمو الحضري في مدن الهضاب العليا الجزائرية -حالة مدينة خنشلة-؟
ما علاقة كل من النمو الديموغرافي و الهجرة الداخلية بالأزمة السكنية و تآكل الاحتياطات العقارية في مدينة خنشلة؟

المنهجية والأدوات:

أدوات الدراسة:

تعتمد الدراسة الحالية على مجموعة من الأدوات البحثية التي اعتمد عليها الباحثان على أساس مدى ملائمتها للموضوع الذي نحن بصدد دراستنا له، حيث اعتمدنا على ما يلي:

المقابلة:

تعتبر المقابلة من أدوات البحث ومعالجة المواضيع والدراسات في ميدان العلوم الاجتماعية خاصة البحوث الكيفية لما تقتضيه من أهمية وجودة ودقة في عملية جمع المعلومات والبيانات العلمية. تم استخدام تقنية وأداة المقابلة في هذه الدراسة من خلال إجراء مقابلات مباشرة مع المعنيين بالموضوع، تم الاعتماد في بناء أسئلة المقابلة على أبعاد ومؤشرات الفرضيات، كما تم الاعتماد على مقابلة مفتوحة من ناحية الأسئلة، وفردية من ناحية عدد المبحوثين.

تحتوي المقابلة على ثلاثة محاور أساسية الأول تعلق بمعرفة المؤشرات الديمغرافية لمدينة خنشلة من ناحية تطور عدد السكان عبر فترات زمنية وتحديد معدل النمو الطبيعي لها ومعرفة أيضا المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في قياس وضعية السكن في مدينة خنشلة ومدى إمكانية الاعتماد عليها كمؤشرات لاستقراء الواقع.

أما المحور الثاني فتعلق بمعرفة وجمع بيانات تتعلق بحركية السكان والهجرة نحو مدينة خنشلة، أيضا معرفة مدى التحديات التي من الممكن أن تشكلها الهجرة لإقليم بلديه خنشلة. أما المحور الثالث فتعلق بأفاق النمو الحضري لمدينة خنشلة والخطط الحضرية المعتمدة وكذلك السياسات الحضرية التي يمكن تطبيقها.

الملاحظة:

استعملت الدراسة تقنية الملاحظة البسيطة من خلال معاينة تداعيات النمو الحضري و المسألة الحضرية في مدينة خنشلة و التي تجلت في مظاهر البناءات الفوضوية و عدم احترام قوانين البناء و التعمير و البناء فوق اراضي فلاحية و قلة المساحات الخضراء ، كما تم تسجيل أغلب هذه المعلومات عن طريق آلة تصوير حيث تلخصت نتائج الملاحظة في بعض صور تم التقاطها من مدينة خنشلة توضح عدم احترام قوانين البناء و التعمير و التوسع على أراضي فلاحية إضافة إلى البناءات الفوضوية جدول يوضح شبكة الملاحظة التي اعتمد عليها الباحث بالتفصيل

اليوم	التاريخ	مكان الملاحظة	وقت البدء	وقت الانتهاء	طبيعة البيانات
-------	---------	---------------	-----------	--------------	----------------

التي تم ملاحظتها					
استحواذ على العقار الحضري نتيجة الهجرة ما بعد 1984 حسب تصريحات السكان	10:00	09:00	حي بوجلبلانة	15-02-2023	1
التوسع على حساب أراضي فلاحية	10:00	09:00	حي طريق البيضاء	18-02-2023	2
عدم احترام قواعد التعمير	10:00	09:00	حي الحقائق (ماريطو)	03-03-2023	3
بناء فوضوي	10:00	09:00	حي عين الكرمة	10-03-2023	4

الوثائق والسجلات:

اعتمد الباحثان على مجموعة من الوثائق التي تعالج موضوع الدراسة في إطاره المكاني وذلك لملاءمتها لميدان الدراسة:

1-المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (SNAT) تقديرات 2030 والمخطط الجهوي لتهيئة الإقليم (SRAT) آفاق 2025 وذلك لمعرفة التوجيهات العامة للسلطات العليا في مجال الإسكان وفي مجال التعمير والتخطيط الحضري، وكيف ينبغي لهذه التوجيهات أن تتقاطع مع موضوع دراستنا خصوصا وأنها دراسات ميدانية تنطلق من قاعدة بيانات رسمية

2-المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ما بين البلديات خنشة الحامة أنسيغة (PDAU) حيث اطلعنا على التوجيهات العامة والفرضيات الديمغرافية للتطور السكاني المحتمل ما بين 2004-2024 إضافة إلى الاحتياجات السكنية التي وأبرز التدخلات على العقار الحضري وهذا ما ساعدنا في معرفة:

أ-الفرضية الديمغرافية المعتمدة لمدينة خنشة وللتجمع الحضري خنشة الحامة أنسيغة والتي تستند إلى انخفاض تدريجي في معدل النمو السكاني من 2.38 % سنة 2004 إلى 1.66 % سنة 2024

ب- معرفة الحالة الفيزيائية والطبيعية للمجال الجغرافي للدراسة وأيضا معرفة توجهات السياسة الحضرية للتجمع الحضري خنشلة الحامة أنسيغة وآفاق التوسع الحضري من قطاعات التعمير المستقبلي على الأمد المتوسط والبعيد وأبرز المشاكل التي تنتج عنه

3- تقرير الإحصاء السنوي لمديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية خنشلة 2019

المنهجية و أدوات البحث المستخدمة

بما أن دراستنا تهدف إلى معرفة طبيعة العلاقة التي تحكم كلا من النمو الحضري والمسألة الحضرية في مدينة خنشلة وسبب بروز وتنامي هذه الظاهرة في مجالها المكاني، فقد اعتمد الباحثان في الدراسة الحالية على المنهج الوصفي الذي يعمل على وصف الظاهرة وبالضبط أسلوب دراسة حالة لأن الباحثين اعتمدا على مجموعة خطوات وهي كالتالي:

تحديد مشكلة الدراسة وهي طبيعة العلاقة بين كل من النمو الحضري والأزمة السكنية، بعده تطرق الباحثان إلى صياغة فرضية الدراسة والتي تفترض وجود علاقة بين كل من المتغير المستقل والمتغير التابع، إضافة إلى الحصول على البيانات من خلال أدوات الدراسة المتمثلة في كل من الوثائق والسجلات والملاحظة والمقابلة، كما يهدف الباحثان إلى تحليلها كميًا وكيفيًا والوصول إلى نتائج تفسر طبيعة العلاقة بين متغيرين الدراسة.

ومن خلال المعالجة الميدانية وجمع البيانات يعتمد الباحثان على أسلوبين في التحليل كل من الأسلوب الكمي والكيفي وذلك لمعرفة عوامل وأسباب النمو الحضري للمجال المكاني الدراسة وتحليل المعطيات المتحصل عليها وربطها مع تساؤلات الإشكالية وفرضيات الدراسة والدراسات السابقة.

ولأن الأسلوب الكيفي يكمل الأسلوب الكمي يرى الباحثون ضرورة دمج كل من الأسلوبين في هذه الدراسة، حيث يتوقف دور الأسلوب الكمي في دراستنا على معرفة مختلف الإحصائيات والبيانات الرقمية وعرضها وتحليلها ليأتي بعده دور الأسلوب الكيفي ليفسر ويحلل أسباب تنامي وظهور الظاهرة.

مجالات الدراسة:

المجال المكاني:

يقع مجال الدراسة مدينة خنشلة في الشمال الشرقي لدولة الجزائر بمساحة 32 كم² من مساحة كلية مقدرة ب 2 381 741 كم² أي بنسبة 0.015 % من مساحة الجزائر و بنسبة 3.95 % من المساحة الكلية لإقليم الولاية، تقع مدينة خنشلة في منطقة جبلية بين كل من جبل رأس سرذون من الجهة الشمالية الغربية و جبل جحفة من الجهة الجنوبية الشرقية و هذا ما يجعل امكانات التوسع

الحضري في هذه المنطقة محدودة و يخضع لمختلف خطط النمو الحضري في المنطقة و تقدر الكثافة السكانية لمدينة خنشلة ب 146950 نسمة سنة 2019

خريطة 1 : تمثل الموقع الجغرافي لبلدية خنشلة



المصدر: مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية خنشلة

المجال الزمني للدراسة :

أقيمت الدراسة الحالية ما بين ديسمبر 2022 و نهاية أبريل 2023 تعالج الدراسة الحالية موضوع النمو الحضري و المسألة الحضرية في مدينة خنشلة

المجال البشري للدراسة:

انطلاقاً من الإشكالية المصوغة وأهداف الدراسة التي تتطلب معلومات محددة، اتضح أن الباحثين سيعتمدان على العينات غير الاحتمالية بالضبط العينة القصدية وذلك راجع لمجموعة مبررات وهي:

- نوعية المعلومات الدقيقة المستهدفة من الباحثين وأماكن تواجدها

-طبيعة البيانات التي يستهدفها الباحثان والمستوى المعرفي للمبحوث الذي يتوفر على المعلومات

وعليه تم الاعتماد على العينة القصدية والتي حجمها قدر ب 03 أفراد وهم كالتالي:

1-رئيس المصلحة التقنية ببلدية خنشلة

2-مسؤول مكلف بالإحصائيات على مستوى مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لمدينة خنشلة

3-مسؤول بمديرية السكن والتعمير خنشلة

نتائج الدراسة:

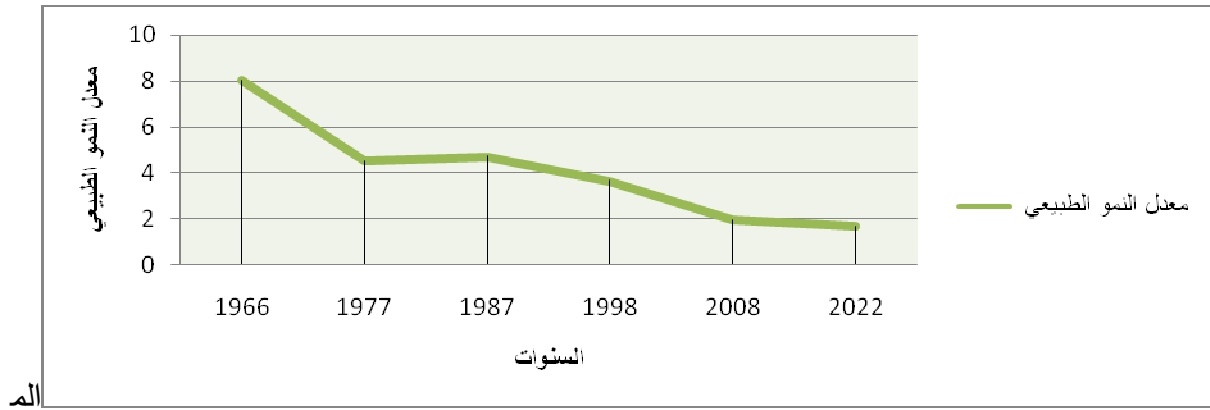
السؤال 01: هل تتوفر مصالحكم على معدلات متعلقة بزيادة السكان في إقليم مدينة خنشلة؟ فكانت إجابة المبحوث بأنه يتوفر لديهم معلومات متعلقة بزيادة السكان، و هي موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم 01 : يمثل تطور النمو الطبيعي لسكان مدينة خنشلة في الفترة (1966-2008)

السنوات	1954	1966	1977	1987	1998	2008	2022
عدد السكان	10981	27800	49800	71185	87196	108580	146950
معدل النمو الطبيعي %	-	8,04	4,52	4,72	3,67	1,97	1,7

المصدر: من نتائج المقابلة مع مسؤول مكلف بالإحصائيات على مستوى مديرية البرمجة و متابعة الميزانية خنشلة

منحنى بياني 01: يمثل تطور النمو الطبيعي لسكان مدينة خنشلة في الفترة (1966-2008)



صدر: من انجاز الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول
يتضح من الجدول رقم 01 أن عدد سكان مدينة خنشلة في تزايد وبنسب كبيرة في الفترات الزمنية الموضحة أعلاه إلا أن معدل النمو الطبيعي في انخفاض حيث بلغ سنة 1966 مستوى مرتفع نوعاً ما مقدر بـ 8,04 % لينخفض إلى 4,52 % سنة 1977 ويرتفع ارتفاع طفيف سنة 1987 بـ 4,72 % وليواصل الانخفاض بعد ذلك إلى 3,67 % و 1,97 % في كل من سنة 1998 و 2008 و 1,7 سنة 2022، ومع هذا وجب التذكير بأن معدلات النمو الطبيعي بمدينة خنشلة تعتبر مرتفعة إذا ما قارناها بمعدل النمو الطبيعي الوطني وهذا يجعل له تداعيات وانعكاسات على مستوى السكن سواء المخطط والمنظم من طرف الجهات الرسمية أو السكن غير المخطط وبروز العشوائيات والأحياء غير المخططة.

السؤال 02: هل تتوفر لدى مصالحكم بيانات تتعلق بحركية السكان والهجرة تساعد في معرفة واقع الهجرة في بلدية خنشلة؟

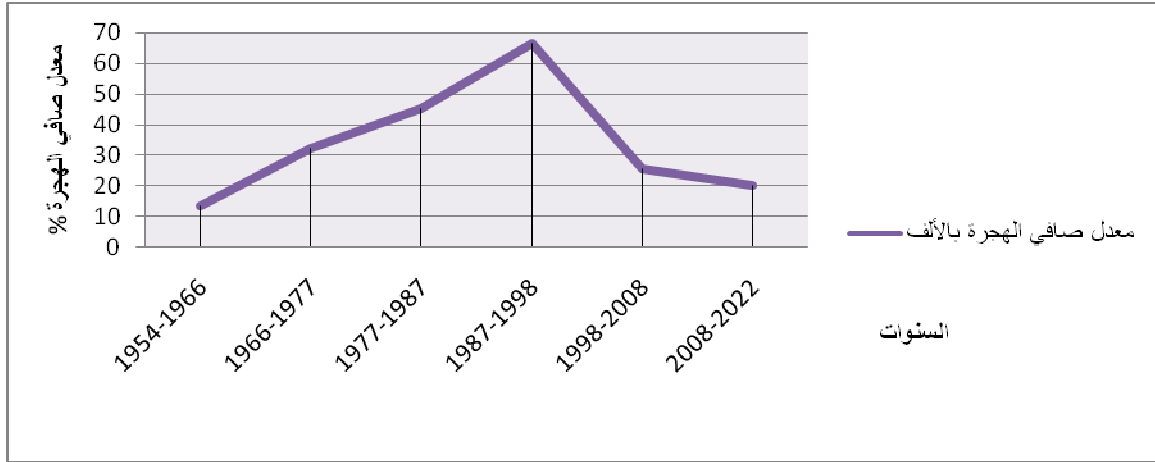
فكانت إجابة المبحوث بنعم توجد معطيات يمكن من خلالها قياس حركية السكان مثلاً إحصائيات تغيير الإقامة والمكلف بها مكتب الإحصاء والانتخابات لكنها معطيات لا تقدم صورة حقيقية وذلك بسبب أنها معطيات لحظية ترتفع مع كل فترة انتخابية وبعد انقضاء الانتخابات تنخفض الأرقام والهدف منها هو مساندة المترشحين للانتخابات وهذه المعطيات لا يمكن أن تخدم بحثكم، ولكن هناك أرقاماً وإحصائيات يقدمها الديوان الوطني للإحصاء وذلك بالاعتماد على المعطيات التي نرسلها له وتتعلق بمعدلات صافي الهجرة وهي ممثلة في الجدول التالي:

جدول رقم 03: يمثل معدلات صافي الهجرة % لسكان مدينة خنشلة للفترة (1966-2008)

السنوات	1954-1966	1966-1977	1977-1987	1987-1998	1998-2008	2008-2022
معدل صافي الهجرة %	13,5	32,1	45,3	66,4	25,4	20,1

المصدر: نتائج المقابلة مع مسؤول بالمصلحة التقنية لبلدية خنشة

منحنى بياني رقم 02: يمثل معدلات صافي الهجرة % لسكان مدينة خنشة للفترة (1966-2008)



المصدر: من إنجاز الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 02

يتضح من الجدول رقم 02 أن معدلات صافي الهجرة لمدينة خنشة بلغت مستويات مرتفعة إلى غاية الفترة الزمنية 1987-1998 وبعد ذلك تعود للانخفاض حيث تم تسجيل 13,5 % في الفترة 1966-1954 لتتخفض بعد ذلك إلى 32,1 % في الفترة 1977-1966 وفي 1987-1977 سجلت ارتفاعا في حدود 45,3 % لتسجل بعد ذلك انخفاضا بلغ 66,4 % و 25,4 % في كل من الفترة 1998-1987 و 2008-1998 و 20,1 % للفترة 2022-2008 وهذا ما يوضح أنه توجد عوامل ساهمت في جذب واستقطاب كل هذه الأعداد البشرية وأنه كانت لها انعكاسات وتداعيات على المجال الحضري

السؤال 03: هل الهجرة نحو مدينة خنشة شكلت تحديات لقطاع السكن؟

تشير نتائج المقابلة مع مسؤول بمديرية السكن ورئيس المصلحة التقنية لبلدية خنشة حيث أجاب المبحوث على حد تعبيره أن النزوح الريفي دائما ما انعكست منه تغييرات كبيرة في المجال الحضري ويتزامن النزوح الريفي مع مراحل زمنية كانت لأسباب اقتصادية وخدمائية حيث شهد ميدان الدراسة هجرات متتالية أدت إلى تغيير نمط نمو المدينة وساهمت في بروز العشوائية والسكنات غير المخططة كما أجاب رئيس المصلحة التقنية لبلدية خنشة على نفس السؤال أنه كانت هناك انعكاسات اقتصادية أدت إلى تغيير لعدد كبير من السكان لمقرات إقامتهم وعلي سبيل المثال ما انعكس من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2010-2014 وما ساهم أيضا في ارتفاع معدلات الطلب على السكن في مدينة خنشة بعد 05 سنوات ففي سنة 2015 تم تسجيل 7047 حالة قامت بطلب شهادة الإقامة الخاصة بالسكن في إقليم بلدية خنشة منها السكان الأصليون وأيضا السكان الذين قدموا لمدينة خنشة عن طريق الهجرة وفي سنة 2017 تم تسجيل 4747 وفي 2020 تم تسجيل 3459 حالة طلب

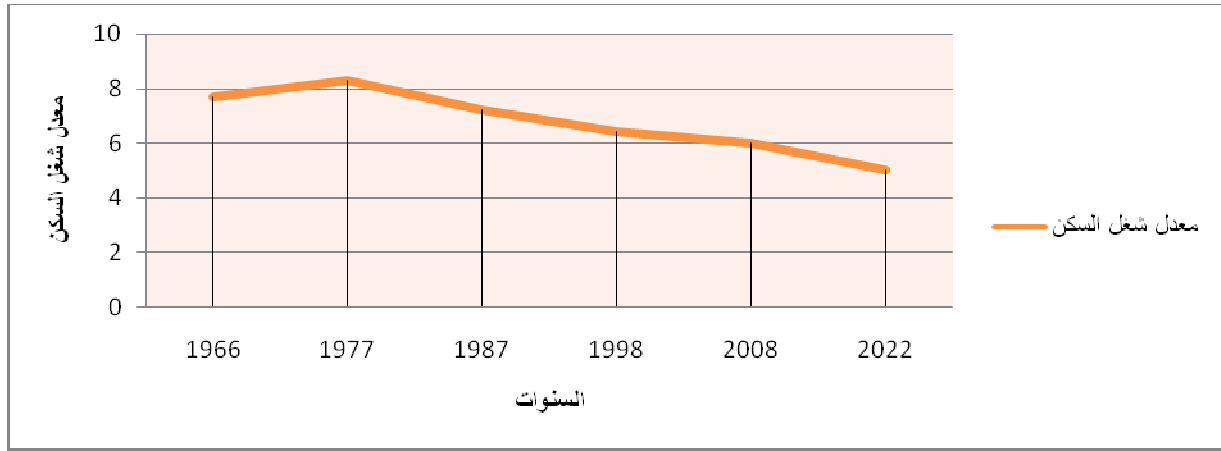
السؤال 04: ما هي معدلات شغل السكن التي سجلتها مدينة خنشلة والتي تتوفر عليها مصلحتكم؟ فكانت إجابة المبحوث موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم 04: يمثل معدلات شغل السكن لسكان مدينة خنشلة للفترة (1966-2008)

السنوات	1966	1977	1987	1998	2008	2022
معدل شغل السكن (فرد)	7,7	8,3	7,2	6,4	6,0	5,0

المصدر: نتائج المقابلة مع مسؤول في مديرية السكن خنشلة

منحنى بياني رقم 03: يمثل معدلات شغل السكن لسكان مدينة خنشلة للفترة (1966-2008)



المصدر: من إنجاز الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 02

يتضح من الجدول رقم 02 أن معدلات شغل السكن لمدينة خنشلة بلغت مستويات مرتفعة و هذا اذا ما قارناها بمعيار معدل شغل السكن الوطني المقبول و هو في حدود 5(أفرد)، حيث بلغت 7,7 في سنة 1966 لترتفع بعد ذلك إلى 8,3 سنة 1977 و تسجل انخفاضا بلغ 7,2 و 6,4 و 6,0 في كل من السنوات 1987 و 1998 و سنة 2008 و 5.0 سنة 2022، و هذا ما يوضح وجود مشكلة على المستوى الكمي للسكن و الاسكان عبر الفترات الزمنية في الجزائر (1966-2008) عموما و في مدينة خنشلة خصوصا، و كما وجب التذكير بأن معدلات شغل السكن على المستوى الوطني بلغت مستويات عالية و هي ما تتوضح في مقدمة الدراسة أعلاه

السؤال 05: هل يمكن الإعتماد على معدلات شغل السكن لقراءة واقع السكن في مدينة خنشلة؟

حيث أجاب المبحوث أن المعدلات الحالية لشغل السكن هي معدلات قاصرة و لا تعكس الواقع الحالي و ذلك بسبب أن هذه المعدلات تحسب من خلال الكثافة السكانية على عدد السكنات في الاقليم حيث وضح المبحوث أنه توجد العديد من السكنات القديمة و التي تجاوزت العمر المفترض لها مما يجعلها سكنات آيلة للانهايار و غير قابلة للسلامة البشرية و إذا ما قمنا بتحبيدها و استثنائها من الاحصاء

فمعدلات شغل السكن سترتفع أكثر مما هي عليه، و هنا لابد من اللجوء إلى معايير أكثر دقة لتعطي نتائج دقيقة أكثر فيما يخص المجال السكني.

السؤال 06: هل تتوفر لدى مصالحكم أرقام و إحصائيات حول احتياطات الأوعية العقارية القابلة للبناء لبلدية خنشلة؟

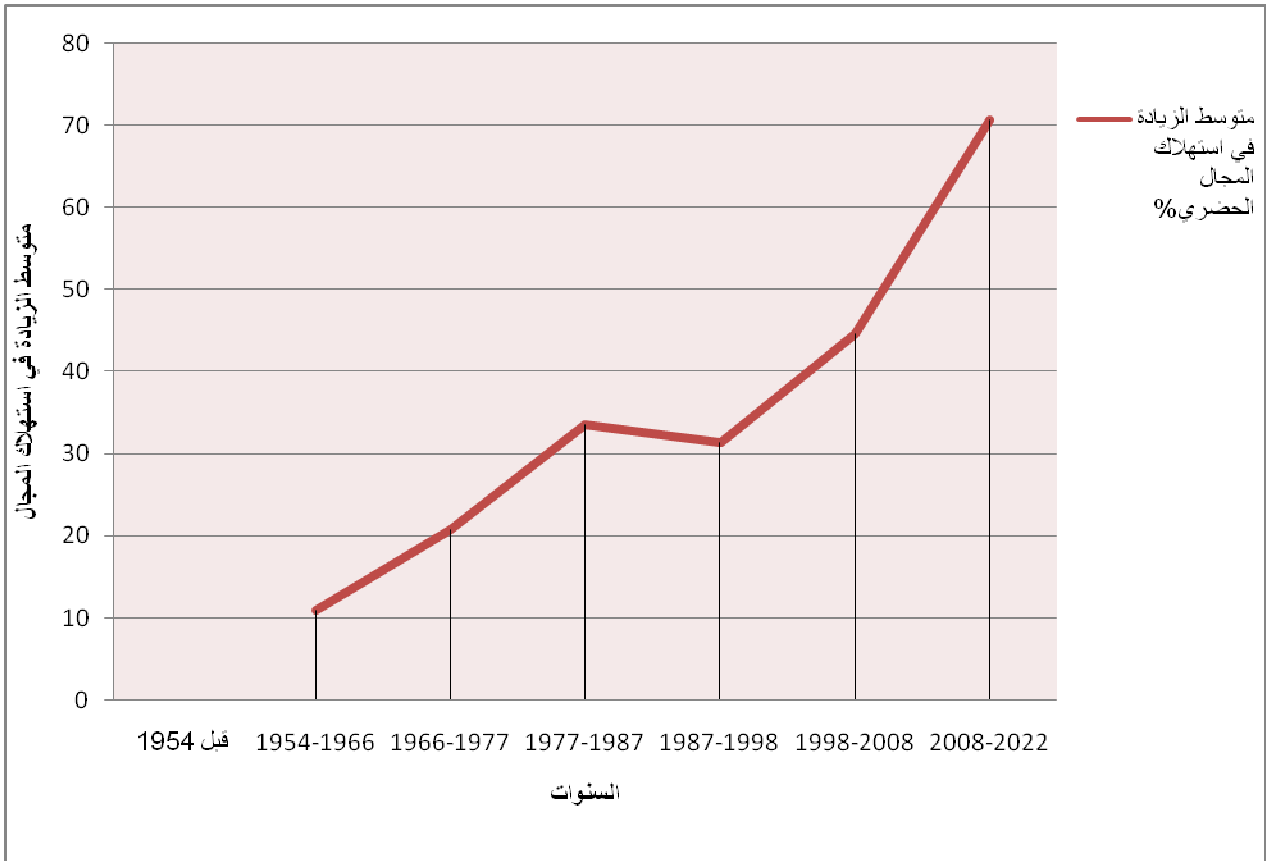
حيث أجاب المبحوث أن التمدد و النمو الحضري في مدينة خنشلة أخذ أبعادا متقدمة ما يجعل استحالة توفر أوعية عقارية للتعمير، كما أنه توجد معطيات متعلقة باستهلاك المجال لولاية خنشلة ككل و لا تتوفر لنا معطيات حاليا لمدينة خنشلة فقط و هي موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم 05 : يمثل استهلاك العقار الحضري (هكتار) لسكان ولاية خنشلة للفترة (1966-2008)

السنوات	استهلاك العقار الحضري (هكتار)	متوسط الزيادة في استهلاك العقار الحضري %
قبل 1954	141	معطيات غير متوفرة
1966-1954	272	10,91
1977-1966	501	20,81
1987-1977	837	33,6
1998-1987	1277	31,42
1998-2008	1813	44,66
2022-2008	11721	70.7

المصدر: بالاعتماد على نتائج المقابلة مع مسؤول ب مديريةية السكن خنشلة

منحنى بياني رقم 04: يمثل متوسط الزيادة في استهلاك العقار الحضري (هكتار) لسكان ولاية خنشلة (1954-2008)



المصدر: من انجاز الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه رقم 04

و تبعا لبيانات الجدول 05 و الشكل البياني رقم 04 سنستعرض مجموعة من الخرائط تم أخذها بواسطة القمر الصناعي لبرنامج جوجل إيرث توضح تآكل الاحتياطات العقارية لمدينة خنشلة في الفترة (1984-2022) بالإضافة إلى توسع المدينة فوق أراضي فلاحية خصوصا منذ سنة 1984 و اتجاهات النمو الحضري للمدينة

فترة ما قبل 1984

ورثت مدينة خنشلة منذ الاستقلال نسيج عمراني كولونيالي تركز في وسط مدينة خنشلة سمي فيما بعد بالنواة الكولونيالية التي نمت حولها مدينة خنشلة كمجموعة المشاريع الاقتصادية مثل المنطقة الصناعية Zone industrielle باتجاه مدينة الحامة في الشمال الشرقي و إقامة منطقة النشاطات Zone d'activité شمالا و هذا ما خلق حركية اقتصادية في المدينة و التي كانت لها تبعات سلبية على مورفولوجية المدينة التي لم تكن لها القدرة على استيعاب نتائج حركية التصنيع نتيجة عدم التحكم الجيد في التخطيط الحضري للمدينة و الذي خلف فيما بعد أحياء غير مخططة استحوذت على العقار الحضري-سيتم توضيحها ادناه -

خريطة رقم 03:توضح توسع ونمو مدينة خنشلة حضريا سنة1984

نلاحظ أن النمو الحضري لمدينة خنشلة سنة 1984 تركز وسط المدينة و غير بعيد عن النواة الكولونيالية،في حين نلاحظ مساحات كبرى من الأراضي الفلاحية جنوبا باتجاه مدينة أنسيغة و مساحات معتبرة من العقار الحضري في الجهة الشمالية،أيضا و من العوامل التي لا يجب إهمالها هو حدود مدينة خنشلة من الجهة الشرقية و هو واد بوغقال و الذي يعتبر معوق طبيعي يحد من توسع المدينة من الجهة الشرقية بحيث تتبقى آفاق التوسع و النمو الحضري نحو ثلاث اتجاهات فقط بصورة جزئية إذا ما نظرنا أن جزء كبير من الجهة الغربية لمدينة خنشلة هو عبارة على غابات و التي تمثل محميات وطنية و مناطق



غير قابلة للتعمير وفقا للقانون 90-29 المتعلق بالتهيئة و التعمير .

المصدر:من إنجاز الباحث بالاعتماد على خرائط غوغل إيرث (Timelapse in Google Earth, 2022)

خريطة رقم04:توضح توسع ونمو مدينة خنشلة حضريا سنة 2000

نلاحظ أن المدينة توسعت و نمت حضريا نحو الجهة الشمالية و هي الخيار الاول للمدينة للتوسع كون الاراضي في الجهة الشمالية هي أراضي قابلة للتعمير و القانون يوجه و يدعم العمران في المناطق القابلة للتعمير،في حين نلاحظ مواصلة توسع المدينة جنوبا فوق اراضي فلاحية غير قابلة للتعمير، و هذا جاء نتيجة الحركية الاقتصادية التي عرفتھا المدينة من خلال إنجاز كل من



المنطقة الصناعية و منطقة النشاطات التي أدت إلى ارتفاع معدلات صافي الهجرة التي شهدتها مدينة خنشلة في الفترة 1977-1987 حيث بلغ معدل صافي الهجرة 45,3% و التي خلفت عديد الأحياء غير المخططة و كحي بوجلبنانة و حي المحطة و حي الحقائق (ماريطو) ... إلخ-و هذا ما توضحه الصور الفوتوغرافية أدناه-

المصدر: من إنجاز الباحث بالاعتماد على خرائط غوغل إيرث (Timelapse in Google Earth, 2022)

خريطة رقم 05: توضح توسع ونمو مدينة خنشلة حضريا سنة 2008

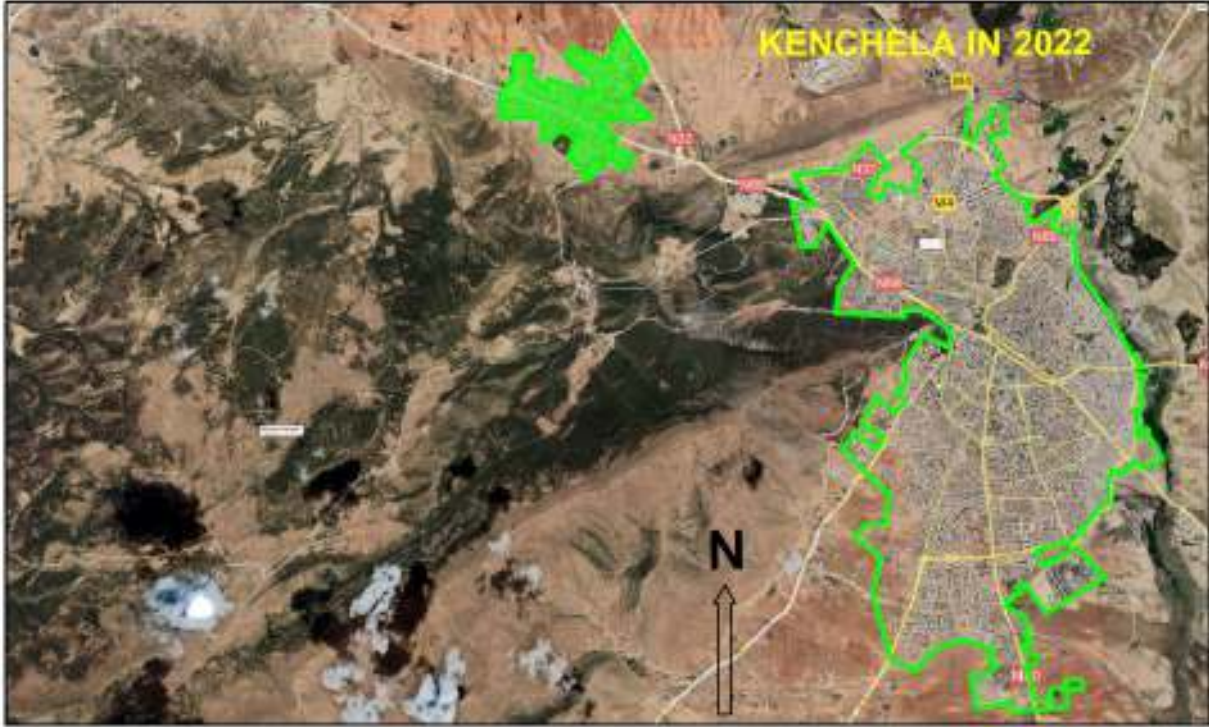
بلغ النمو الحضري لمدينة خنشلة سنة 2008 معدلات مرتفعة نوعا ما، حيث واصلت المدينة التوسع شمالا حتى حققت مراحل متقدمة من التشعب العقاري و استهلاك الأوعية العقارية المتوفرة بخلاف بعض الجيوب العقارية الفارغة، في حين استهلكت المدينة عقارات فلاحية و توسعت نحو مدينة أنسيغة في الجهة الجنوبية على حساب الأراضي الفلاحية و حققت ما يسمى بالالتحام (مرحلة من مراحل النمو الحضري و يعني التقارب الحضري بين مدينتين أو أكثر) وفي هذه المرحلة أعلنت الجهات الرسمية عن أزمة العقار سنة 2008 في مدينة خنشلة و ضرورة النمو الحضري الخارجي نحو كل من مدينة أنسيغة جنوبا و الحامة من الناحية الشمالية



الشرقية.

المصدر: المصدر: من إنجاز الباحث بالاعتماد على خرائط غوغل إيرث (Timelapse in Google Earth, 2022)

خريطة رقم 06: توضح توسع ونمو مدينة خنشلة حضريا سنة 2022



في هذه المرحلة بلغ النمو الحضري مراحل متقدمة و هذا ما تجلى في ارتفاع الكثافة السكانية لمدينة خنشلة و التشبع العقاري وتم الترسيم النهائي لعملية التلاحم مع مدينة الحامة و أنسيغة و أصبحت المنطقة تمثل حسب التسمية الرسمية للمخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير PDAU بالتجمع الحضري الثلاثي خنشلة-الحامة-أنسيغة.

المصدر: من إنجاز الباحث بالاعتماد على خرائط غوغل إيرث (Timelapse in Google Earth, 2022)

السؤال 07: ما هي أبرز المشاكل التي يواجهها النمو الحضري في مدينة خنشلة؟

فكانت إجابة المبحوث (مسؤول بمديرية السكن والتعمير) متعددة الأطراف حيث أجاب المبحوث أن أكبر المشاكل هو التوسع على المناطق الفلاحية والزراعية والتي تعتبر مناطق غير قابلة للتعمير وذلك لقلة العقار الحضري حيث توسعت على هذه المناطق بسبب سهولة الحركة وقرب الخدمات الاقتصادية والتجارية والإدارية والاجتماعية والأمنية.، كذلك من أبرز المشكلات البناء الفوضوي والعشوائي الذي لم يحترم قوانين البناء والتعمير وهذا كان بسبب عدة عوامل منها التشبع العقاري في المناطق القابلة للتعمير في مدينة خنشلة حيث شهدت عمليات معتبرة من النزوح الريفي الذي استحوذ على عديد المجالات الحضرية خصوصا في غرب مدينة خنشلة بعد سنة 1984.

صور توضح البناء الفوضوي و عدم احترام قوانين البناء و التعمير بكل من حي عين الكرمة و حي الحدائق(ماريطو)



المصدر: من نتائج الملاحظة أخذت من طرف الباحث بتاريخ 2023-03-10-03

صور توضح التوسع العمراني على حساب أراضي فلاحية بحي طريق البيضاء و الاستحواذ على العقار بحي بوجلبلانة



المصدر: بالاعتماد على نتائج الملاحظة أخذت من طرف الباحث بتاريخ 2023-02-18-12

أيضا من المشكلات التي يواجهها النمو الحضري في ميدان الدراسة حسب المبحوث هو رصد نقائص في عملية التخطيط الحضري (نقص المساحات الخضراء، نقص خطوط النقل الحضري... إلخ) وهذا كان بسبب أن الجزائر بصفة عامة ومدينة خنشلة بصفة خاصة كانت تعاني من أزمة حادة للسكن خصوصا بعد 1999 وهذا ما جعل الجزائر تقوم ببناء سكنات دون توفير باقي الاحتياجات.

السؤال 08: ما هي التوجهات التخطيطية للنمو الحضري التي تعمل عليها مصالحكم لاحتواء الطلب على السكن ومختلف الحاجيات الاجتماعية في إقليم بلدية خنشلة؟

فأجاب المبحوث أن إقليم بلديه خنشلة يعاني من حالة من التشبع العقاري وقلة في الأوعية العقارية منذ 2007-2008 ونقص في الجيوب العقارية وهذا بسبب السياسات الحضرية والتخطيط الحضري الذي شهدته مدينة خنشلة منذ الاستقلال وخصوصا سبعينيات القرن الماضي 1970 والتحولات العقارية التي عرفها القانون الجزائري من الأمر 26/74 المؤرخ في 16/02/1974 الذي كان صراحة يمثل احتكار الدولة عن طريق البلديات للعقار واكتفاء البلديات فقط على التعمير والتوسع العمراني وترسيم خطط النمو الحضري للمدن إلى قانون التوجيه العقاري 25/90 المؤرخ في 18/11/1990 الذي فتح الباب على العقار وطرق الشراء والبيع والتبادل العقاري بين المواطنين وهذا انعكس على أغلب المدن الجزائرية منها مدينة خنشلة والتي تعتبر مدينة صغيرة المساحة نوعا ما مقارنة بعدد الرهانات التي تواجهها حيث تعتبر مدينة مقر ولاية ومقر دائرة وتتركز فيها أغلب النشاطات الاقتصادية والصناعية والتجارية لولاية خنشلة.

أما فيما يخص التوسعات المستقبلية للنمو الحضري لمدينة خنشلة فالمدينة وضعت مخططا منذ جوان 2007 للتوسع جنوبا إلى مدينة نسيغة ونحو مدينة الحامة في الشمال الشرقي بمعنى أن طبيعة التوسع وشكل النمو الحضري الذي ستتخذه مدينة خنشلة هو نمو خارجي خصوصا وأنها لا تتوفر على جيوب عقارية كافية على تلبية احتياجاتها ورهاناتها الحضرية وقلة أوعيتها العقارية والتشبع العقاري الذي وصلت إليه.

السؤال 09: برأيكم لماذا قام المشرع الجزائري بتغيير في قانون الاحتياطات العقارية والتوجه نحو قانون التوجيه العقاري؟

أجاب المبحوث (مسؤول بمديرية السكن) في ذلك الوقت كان لا بد على الجزائر أن تواكب الحركية العالمية في التغيير على مستوى السياسات الاقتصادية مطلع سنة 1990 وما انعكس منها على الجانب الحضري ومع بروز الأحادية القطبية العالمية للنظام العالمي الاقتصادي الجديد كان لزام على الجزائر مواكبة التغييرات هذا من جهة، أما من جهة أخرى هو بسبب فشل الجزائر عموما في تلبية طلبات المواطنين على السكن وأقرت الأدوات الحضرية آنذاك فشلها كمناطق الإسكان الحضري الجديدة ZHUN وآلية التخصيصات السكنية وأدوات التهيئة والتعمير كالمخطط العمراني الموجه PUD وكان لزام على الدولة إيجاد صيغة أخرى لاحتواء الطلب على السكن وكذلك احتواء النمو والتوسع الحضري غير المخطط لعدد المدن منها مدينة خنشلة والتي ظهرت فيها أحياء غير مخططة جاءت بسبب الهجرة منتصف الثمانينيات وذلك كان نتيجة العامل الإداري الذي شكل تحديات حضرية للمدينة وهو ارتقاء مدينة خنشلة إلى مصاف ولاية سنة 1984 وظهرت أحياء عشوائية استحوذت على العقار كحي وبجلبانة وحي الحقائق (ماريتو) وحي المحطة وحي عين الكرم.

نتائج الدراسة:

- 1-ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية ومعدلات صافي الهجرة عبر عديد الفترات الزمنية أدى إلى ارتفاع معدلات شغل السكن إلى قيم تتجاوز القيم العادية لشغل السكن
- 2-بلغت مرحلة السبعينيات والثمانينيات ذروة الأزمة السكنية حيث بلغ معدل شغل السكن 8,3 أفراد سنة 1977 و 7,2 أفراد سنة 1987
- 3-يواجه قطاع السكن في مدينة خنشلة مشاكل متمثلة في:
 - أ-التوسع والنمو الحضري على المناطق الفلاحية
 - ب-البناء الفوضوي
 - ت-قلة الأوعية العقارية
 - ث-عدم احترام قوانين البناء والتعمير
 - ج-رصد نقائص على مستوى التخطيط الحضري (نقص المساحات الخضراء - نقص خطوط النقل... إلخ)
- 4-معايير تصنيف معدلات شغل السكن لا تعطي رؤية واضحة وواقعية لقطاع السكن حيث إنه تغفل البناءات الآيلة للانهايار والبناءات الفوضوية من التصنيف
- 5-تمثل الهجرة نحو مدينة خنشلة أحد الرهانات الحضرية والمؤدية إلى استهلاك المجال الحضري، كما تمثل الفترة 1977-1987 و 1987-1998 أكبر الفترات التي عرفت فيها مدينة خنشلة توافدا نحوها بمعدل صاف للهجرة بلغ 45,3 و 66,4 بالمئة في كل من الفترتين السابقتين
- 6-شكلت الهجرة تحديات لقطاع السكن تمثل في
 - أ- بروز العشوائيات
 - ب- ظهور الأحياء غير المخططة
 - ت- استهلاك الاحتياطات العقارية
- 7-ارتفاع مدينة خنشلة إلى مصاف ولاية سنة 1984 تسبب في ارتفاع معدلات صافي الهجرة والتي لم تكن المدينة قادرة على احتواء واستيعاب ذلك الكم من المهاجرين
- 8-اتخذ النمو الحضري في مدينة خنشلة شكلا النمو الخارجي منذ سنة 2008 وذلك نتيجة استهلاك الأوعية العقارية والتشبع العقاري الذي عرفته المدينة وكانت اتجاهات النمو الحضري نحو مدينة انسيغة جنوبا ومدينة الحامة في الشمال الشرقي.
- 9-تغير السياسة الحضرية العقارية مطلع 1990 جاء نتيجة ظروف دولية عالمية تمثلت في تحول الاقتصاد العالمي وانعكاساته على مختلف المجالات منها الحضرية من جهة، ومن جهة أخرى بسبب فشل السياسة العقارية الشمولية المركزية قبل 1989 في تلبية طلبات السكن والتوجه

العقاري نحو الانفتاح على سوق العقار وذلك ما أدى إلى نفاذ واستهلاك الأوعية العقارية سنة 2008 في مدينة خنشلة.

مناقشة النتائج:

مناقشة النتائج في ضوء التساؤلات:

إن العمل على الاختبار والتحقق من صدق التساؤلات يوجب علينا العودة إلى نتائج الدراسة للتحقق من جزئية ماهية رهانات النمو الحضري وعلاقتها بالمسألة الحضرية في مدينة خنشلة ؟ و ماهية علاقة كل من النمو الطبيعي و الهجرة الداخلية بالأزمة السكنية و تآكل الاحتياطات العقارية في مدينة خنشلة حيث أثبتت النتائج الميدانية أن ارتفاع معدلات النمو الطبيعي من 8,04 % و 4,52 % و 4,72 % و 3,67 % و 1,97 % في الفترة 1966-2008 وارتفاع معدلات صافي الهجرة من 13,5 و 32,1 و 45,3 و 66,4 و 25,4 (من الفترة) (1966-1954) إلى الفترة (1998-2008) أدى إلى ارتفاع معدلات شغل السكن من 7,7 و 8,3 و 7,2 و 6,4 و 6,0 في الفترة 1966-2008 كما أدى أيضا إلى ارتفاع متوسط الزيادة في استهلاك العقار الحضري من 10,91 % إلى 20,81 % إلى 33,6 % إلى 31,42 % إلى 44,42 % في الفترة الممتدة من (1966-1954) إلى (1998-2008) وما أدى أيضا إلى ظهور العديد من مشاكل التوسع الحضري -العمراني- كالتوسع على الأراضي الفلاحية والبناء الفوضوي وعدم احترام قوانين البناء والتعمير والتشعب العقاري واللجوء نحو التوسع والنمو الحضري الخارجي نحو كل من مدينة أنسيغة جنوبا ومدينة الحامة في الشمال الشرقي.

وعليه فإن تساؤل الدراسة الرئيسي قد تم الإجابة عنه وهذا ما أثبتته النتائج أعلاه، حيث يرجع ذلك لاعتمادنا على مقارنة متعددة التخصصات بين علم الاجتماع و علم الجغرافيا و علم تسيير التقنيات الحضرية والهندسة المعمارية كمدخل لمعالجة موضوع النمو الحضري و المسألة الحضرية في مدينة خنشلة.

مناقشة النتائج في ضوء الدراسات السابقة:

من خلال النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسات، وبغرض توضيح جوانب الاستفادة منها ولهذا سيتم التطرق لعرض نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة:

توصلت الدراسة إلى أنه كلما زاد كلا من مؤشر النمو الطبيعي ومؤشر الهجرة الصافية ازدادت معدلات شغل السكن ومعدلات متوسط الزيادة في استهلاك المجال، وظهور عديد رهانات المسألة الحضرية كالتوسع على الأراضي الفلاحية، وعدم احترام قوانين البناء والتعمير، واستهلاك الاحتياطات

العقارية، والتوجه نحو النمو الحضري الخارجي نحو كل من مدينة أنسيغة جنوبا ومدينة الحامة في الشمال الشرقي.

وهذا ما تتفق فيه الدراسة مع دراسة الباحث (عقون عبد الوهاب) في أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين النمو الطبيعي والاحتياجات السكنية، فيما تختلف دراستنا مع ما توصل له من خلال أن الهجرة لا تؤدي إلى زيادة الطلب على السكن، حيث توصلت دراستنا إلى أن الهجرة تزيد من استهلاك الأوعية العقارية، كما أنه ليس شرط مباشر أن الهجرة تزيد من معدلات الطلب على السكن فمن المرجح أن الذي يقوم بفعل الهجرة لا يطلب السكن وإنما يستحوذ على العقار الحضري والمجال العمومي لإنشاء سكن، وذلك ما يظهر في البناءات الفوضوية والتوسع على الأراضي الفلاحية من خلال دراستنا.

كذلك تتفق دراستنا مع دراسة الباحثة (وناسي سهام) من خلال ما توصلت إليه الباحثة وهو أن زيادة الهجرة الريفية والنمو الطبيعي المتسارع كان سببا في بروز أزمة السكن، وهذا ما تثبته دراستنا من خلال ارتفاع معدلات شغل السكن نتيجة كل من النمو الطبيعي ومعدلات صافي الهجرة.

أيضا تتفق دراستنا مع ما توصلت إليه الباحثة والمبعوثة الأممية (راكيل رولنك) سنة 2011 إلى أن سياسات السكن المنتهجة تقتصر إلى التخطيط الحضري المتكامل (مرافق، فضاءات عمومية، النقل... إلخ) وأن لا تعتمد على بناء الوحدات السكنية فقط، فوجب تحليل وربط ما توصلت إليه الباحثة وما توصلنا له إلى أن توجه الجزائر عموما والسياسات الحضرية في مدينة خنشلة خصوصا بعد 1990 والتي ركزت على بناء الوحدات السكنية وإهمال باقي المرافق هو نابع من تداخل السياسات الحضرية التي طبقتها الجزائر على مرحلتين مرحلة (1962-1989) وهي مرحلة تبني التوجه الاشتراكي والتخطيط الحضري الشمولي، والاعتماد على التصنيع وبناء القرى الاشتراكية وأهملت هذه الفترة قطاع السكن بحجة أن الحظيرة الوطنية للسكن التي ورثتها الجزائر عن الحقبة الكولونيالية كافية لسد الاحتياجات السكنية، إلا أن فترة ما بعد 1990 شهدت الجزائر نمطا جديدا في التخطيط الحضري والسياسات الحضرية وهو النمط الرأسمالي وهنا قامت الجزائر بتشييد مساكن ووحدات سكنية لسد العجز في ميزان الطلب على السكن دون الإلمام ببقية الاحتياجات الاجتماعية (مرافق، فضاءات عمومية، النقل... إلخ) وهذا ما توصلت إليه المبعوثة الأممية (راكيل رولنك)

خاتمة:

في نهاية هذه الدراسة المعنونة **النمو الحضري والمسألة الحضرية حالة مدينة خنشلة** نصل إلى نقطة مهمة ألا وهي أن هذه الدراسة لا تمثل دراسة نهائية في النمو الحضري والمسألة الحضرية نظرا لطبيعة الموضوع، وإنما فقط مجهود بحثي قامت من خلاله الدراسة بإثارة الاهتمام والاعتماد على مجموعة من المؤشرات لا تعدو كونها جزءا من الكل والتي تمثل حلقة عبور لمختلف الباحثين في المستقبل قصد

التعمق أكثر في جوانب أخرى للموضوع،، والتي توصلت إلى ارتباط ارتفاع معدلات النمو الطبيعي ومعدلات صافي الهجرة بارتفاع معدلات شغل السكن ومعدلات متوسط الزيادة في استهلاك العقار الحضري وظهور عديد المشاكل الحضرية كالتوسع والنمو الحضري على مناطق غير قابلة للتعمير كالمناطق الفلاحية وظهور البناءات الفوضوية وعدم احترام قوانين البناء والتعمير نتيجة حالة الفوضى الحضرية واستهلاك واسع للعقار الحضري مما أدى بالتوسع المستقبلي للنمو الحضري في مدينة خنشلة إلى اتخاذ نمو خارجي على حساب بلديات مجاورة وتمثلة في بلدية أنسيغة جنوبا وبلدية الحامة في الشمال الشرقي.

قائمة المصادر و المراجع:

Agence Nationale à L'aménagement et à L'attractivité des territoires. (2022). *LE SCHÉMA NATIONAL D'AMÉNAGEMENT DU TERRITOIRE 2030*. Alger: ANAAT.

Collections Statistiques ONS. (2008). *ARMATURE URBAINE*. El Annasser - ALGER: La Direction Technique Chargée des Statistiques Régionales, l'Agriculture et de la Cartographie.

Dagmar, H., Burak, G., Bharat, D., Xuemei, B., & Thomas, E. (2018). *URBAN PLANET Knowledge Towards Sustainable Cities*. Cambridge, United Kingdom: Cambridge University Press Bookshop.

Direction de la programmation et du suivi budgétaires de la wilaya Khenchela. (2019). *Annuaire statistique 2019*. Khenchela.

Google. (2022, 10 10). *Google Earth*. Consulté le 04 13, 2023, sur Timelapse in Google Earth: <https://earth.google.com/web/>

Google. (2023, 01 17). *Google maps*. Consulté le 04 03, 2023, sur Google maps: <https://www.google.com/maps/search>

la question du logement en algerie les maximes existent toujours dans le monde il suffit de les appliquer!(pascal). 04 (1), pp. 424-437.

Ministère de l'habitat de l'urbanisme et de la ville. (2021). *Synthèse du bilan de réalisation des activités 2010-2020*. Consulté le 10 17, 2022, sur mhuv.gov.dz: <https://www.mhuv.gov.dz/>

Office National Des Statistique. (2016). *Demographie de Algerie*. Agerie.

Plans Directeur D'aménagement Et D'urbanisme Intercommunal Révisé
Khenchela, EL hamma, N'sigha. (Juin 2007). *Bureau D'etudes Pluridisciplinaire D'assistance Et De Conseils*. Bordj Bou Arréridj: Local Development Strategies.

Timelapse in Google Earth. (2022, 10 10). Consulté le 04 13, 2023, sur Google Earth: <https://earth.google.com/web/toumi>, R. (2016, 01 04).

United Nations. (2018, 01 01). *Department of Economic and Social Affairs*. (Population Division (2018)) Consulté le 04 04, 2023, sur World Urbanization Prospects: The 2018 Revision: <https://population.un.org/wup/Country-Profiles/>

رولينك راكيل. (2011). *تقرير المقررة الخاصة المعنية بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب و بالحق في عدم التمييز*.

سهام، مصطفى وناسي، عوفي. (2014). *النمو الحضري و مشكلة السكن و الاسكان-دراسة ميدانية بمدينة باتنة-مجلة العلوم الاجتماعية ، 08 (02)، 124*.

عبدالوهاب عقون. (2020). *النمو الديمغرافي و مشكلة الاسكان في الجزائر*. 229. *عناية، كلية الآداب و العلوم الانسانية و الاجتماعية، الجزائر: جامعة برج باجي مختار-عناية*.

وكالة الأنباء الجزائرية. (29 أكتوبر، 2019). *الحضيرة الوطنية للسكن قدرت بأكثر من 9.6 مليون وحدة نهاية 2018*. تاريخ الاسترداد 16 أكتوبر، 2022، من وكالة الأنباء الجزائرية: aps.da|ar|economie|78763-6-9-2018